



استراتيجيات مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الدين العام

دراسة حالة الدول العربية

Corona pandemic implications on public debt: Confronting Strategies Case study of Arab countries

د. هاجر يحيى¹ / جامعة سطيف 1 (الجزائر)، hadjer.yahia@univ-setif.dz

د. ياسمينه إبراهيم سالم / المركز الجامعي ميله (الجزائر)، y.brahimsalem@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/15

تاريخ الاستلام: 2021/05/20

ملخص

يهدف هذا البحث إلى عرض الاستراتيجيات المتخذة من قبل الدول العربية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الدين العام؛ من خلال تحليل البيانات والجداول والإحصاءات التي تعرض تطورات حجم الدين العام للفترة الأخيرة.

توصل البحث إلى أن الدول العربية عانت من تبعات جائحة كورونا؛ بحيث وصلت معدلات الدين العام إلى مستويات جد خطيرة، وهذا ما استدعى ضرورة اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تقليل تكلفة الدين العام وإدارته بشكل لا يؤثر سلباً على الاقتصاد ككل، وتسمح بخلق مصادر جديدة للإيرادات العامة وترشيد النفقات.

تمثلت أهم الإصلاحات المطبقة في أغلب الدول العربية في أولوية الاستغلال الأمثل والكفؤ للموارد المالية المتاحة، تعزيز التنوع الاقتصادي، فتح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص وتحديث أنظمة وآليات إدارة الدين.

تصنيف JEL: G18 ؛ F65 ؛ H68 ؛ H63.

Abstract:

This research aims to present the strategies taken by the Arab countries to confront the implications of the Corona pandemic on the public debt; through the analysis of data, tables, and statistics that display developments in the size of public debt for the last period.

The research found that Arab countries have suffered from the consequences of the Corona pandemic. Public debt rates have reached very dangerous levels, which required the need to implement a set of policies and measures aiming at reducing the cost of public debt and managing it in a manner that does not negatively affect the economy as a whole, and allows the creation of new sources of public revenue and rationalization of expenditures.

The most important reforms implemented in most Arab countries were the priority of optimal and efficient utilization of available financial resources, enhancing economic diversification, opening up a wide field for the private sector and updating debt management systems and mechanisms.

Keywords: Public Debt, Corona Pandemic, Arab Countries.

Jel Classification Codes : H63; H68; F65; G18.

¹ المؤلف المرسل: هاجر يحيى، الإيميل: hadjer.yahia@univ-setif.dz

I - تمهيد:

لاقت فكرة تمويل العجز من خلال الديون رواجًا كبيرًا خلال القرن الماضي، ويرى مؤيدو الفكرة أنّ الاستخدام الرشيد والواعي للمديونية يُمكن أن يُشكّل قاعدةً لنهضة الأجيال القادمة ويوفر لها البنية التحتية والمؤسسات المتطورة، بالإضافة إلى إعداد وتوفير الفرص والمقومات اللازمة لتنمية بشرية ذات مستوى متقدّم؛ ما ينعكس على مختلف شرائح المجتمع. بينما يرى المعارضون أنّ الدين العام عبءٌ على المواطنين وله تكلفة عالية؛ حيث أنّه يمكّن الأجيال الحالية من تلبية احتياجاتها، على حساب الأجيال القادمة. أصبح جليًا أنّ الدين العام المرتفع يمكن أن يخلق تحديات كبيرة للدول العربية، في ظلّ التداعيات السلبية التي فرضتها جائحة كورونا على اقتصادات العالم (مختلف الاستراتيجيات المطبّقة والإجراءات المتخذة من قبل الحكومات في مواجهة الأزمة الصّحّية، مع تزايد إصابات كورونا، وتطبيق مزيد من الإغلاق)؛ حيث تتجه معدّلات الدين العالمي إلى تسجيل أعلى نسبة دين مقابل الناتج المحلي الإجمالي.

1.I - إشكالية البحث:

مما سبق يمكن صياغة إشكالية بحثنا في السّؤال الرئيس التالي:

ما استراتيجيات مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الدين العام في الدول العربية؟
وللإجابة على هذا السّؤال، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مؤشرات قياس حجم الدين العام؟
- ما واقع الدين العام في الدول العربية في ظل الجائحة؟
- ما الإجراءات المتخذة لمواجهة الأخطار الناجمة عن تزايد حجم الدين العام للدول العربية؟

2.I - فرضيات البحث:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يُعتبر مؤشر الاستدامة الماليّة أهم مؤشر يُمكن من خلاله قياس حجم الدين العام؛
- ازداد حجم الدين العام مقارنةً مع الناتج المحلي الإجمالي في ظل أزمة كورونا بنسبة كبيرة؛
- يُعتبر ترشيد النفقات وإيجاد مصادر جديدة للإيرادات أهم التدابير المتخذة من قبل الحكومات العربية لمواجهة المخاطر الناجمة عن أزمة الدين.

3.I - أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- توصيف الدين العام وبيان أنواعه وأهم مؤشرات قياسه وأثاره؛
- بيان واقع المالية العامة والدين العام في الدول العربية؛
- عرض أهم الإصلاحات على مستوى المالية العامة في بعض الدول العربية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على الدين العام.

4.I - أهمية البحث:

تلبّع أهمية هذا البحث، من كونه يسلّط الضّوء على قضية متعاظمة تُهدّد الدول العربية خاصّة، فلطالما أنهكت المديونية كاهل الكثير من هذه الدول، وجاءت جائحة كورونا لتضاعف هذه الأزمة وتُفاقم من أثارها، وتضع تحديات جديدة أمام متخذي القرار وصنّاع السياسات.

5.I - الدراسات السابقة: دراسة: بلقاسم العباس، بعنوان: تداعيات جائحة كورونا على الدين العام في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، ع 3، 2020، ص: 175-196. تناول فيها نموذج الفجوات الثلاث الشهير ومعادلة ديناميكية الدين العام لدراسة انعكاسات وصدمات خارجية قوية على الاقتصادات العربية، وتوصل إلى أنّ الدول العربية النفطية وغير النفطية تعرف عجزاً هيكلياً مستمراً في الموازن الداخلية والخارجية، ما انعكس سلباً على فجوة الموارد وأدى إلى ارتفاع معدل الدين العام، ويرى أنّ هذا الوضع الهش وتواضع النمو وتراجعته على الأخص سنة 2020 نتيجة جائحة كورونا سوف يفاقم الوضع أكثر، ويؤدي إلى ارتفاع الدين العام العربي بمقدار 22 نقطة مئوية من الناتج المحلي العربي ما بين 2019 و2021.

وتتميز دراستنا بأنها تتطرق بالتّحليل لواقع وتحديات الدين في الدول العربية وعرض الاستراتيجيات المطبقة من قبل هذه الدول لمواجهة أزمة الدين.

II- مدخل للتعريف بالدين العام

سيتم فيما يلي عرض تطور مفهوم الدين العام ومؤشراته وأثاره.

II-1- تطوّر مفهوم الدين العام: يُمثّل الدين العام مصدرًا من مصادر الإيرادات العامة تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة، عندما تعجز عن توفير إيراداتٍ أخرى، ولاسيّما الضرائب؛ فتقترض إمّا من الأفراد أو من هيئات محلية أو دولية أو دول أجنبية (دوابه، 2016، ص: 3).

والجدول الموالي يعرض موقف المدارس الاقتصادية من الدين العام.

الجدول (01): موقف المدارس الاقتصادية من الدين العام

المدرسة	موقفها من الدين العام
المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)	<ul style="list-style-type: none"> اتخذت في غالبيتها موقفًا عدائيًا من سياسة لجوء الدولة إلى الدين العام، وطالبت بضرورة تحقيق تعادل الموازنة العامة للدولة سنويًا؛ حيث ترى أنّ الدين العام يؤدي إلى: - تحويل أموال القطاع الخاص التي كانت معدة للتشغيل (التوظيف) في مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام؛ حيث يتم تبديدها في نفقات عامة غير منتجة؛ - رفع سعر الفائدة؛ الأمر الذي يعمل على عرقلة النشاط الاقتصادي وسوء توزيع الموارد الاقتصادية، ويقف عقبةً في طريق التقدّم الاقتصادي؛ - زيادة العبء الضريبي والتضخم، فقد تعتمد الدولة -أحيانًا- إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار التّقدي.
المدرسة الكينزية والمدرسة النيوكلاسيكية	<ul style="list-style-type: none"> - أكدت على أهمية الدين العام في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية في التنمية والاستقرار والعمالة (التشغيل الكامل)؛ حيث ينبغي أن يزداد الدين العام لكي: <ul style="list-style-type: none"> ✓ يمتصّ أية قوة شرائية زائدة أو أي أموال معطّلة؛ ✓ يقلل السيولة في أوقات الزواج. - طالبتا بضرورة تعادل الموازنة العامة للدولة سنويًا؛ حيث ترى أنّ الدين يجب أن يُسدّد الجزء الأكبر منه في أوقات الكساد لزيادة السيولة في الاقتصاد الوطني.
المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)	<ul style="list-style-type: none"> - انتقدت دور المدرسة الكينزية في تنامي الدين العام؛ - نادت بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة من خلال تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي.

المصدر: من إعداد الباحثين؛ بالاعتماد على: محمد أشرف دوابه، أزمة الدين العام المصري (رؤية تحليلية)، دراسات اقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاقتصادية، ص 4-3.

ويُعرّف الدين العام (الدين الوطني أو الدين السيادي) على أنه: "دين مملوك للقطاع العام، أي الحكومات ووكالاتها". (Deloitte Access Economics, 2016, p. 9).

II-2- مؤشرات قياس الدين العام

طوّر صندوق النقد الدولي منهجية لتحليل استدامة المديونية، والتي تعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي من خلالها يتم تحديد المستويات القصوى للاستدامة؛ علمًا أن هذه المستويات الحرجة تختلف من بلدٍ لآخر، ولا يعكس ارتفاعها حتمًا عدم قدرة استدامة الدين. كما أنّ البنك الدولي استخدم نسبًا للمديونية الخارجية لتصنيف الدول حسب شدة الاستدانة (العباس، 2020، ص: 177).

تتعدّد مؤشرات قياس الدين العام التي تُسهم في التعرف على درجة الخطورة في إدارة الدين العام القائم أو مدى القدرة على تلافي هذه المخاطر في المستقبل (عمر، 2003، ص: 9). ويمكن تلخيص أهم مؤشرات قياس الدين العام من خلال الشكل الموالي:

الشكل (01): مؤشرات قياس الدين العام



المصدر: من إعداد الباحثين؛ بالاعتماد على: محمد عبد الحليم عمر، الدين العام (المفاهيم، المؤشرات، الآثار)، ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، مصر، 2003، ص 9-15.

وتدل مؤشرات الدين العام على أنه إذا تعدى مرحلة الأمان وانتقل من مرحلة الظاهرة التي تحتاج إلى مجهود بسيط لحلها إلى مرحلة الأزمة، أن الأمر يحتاج إلى تدخل فوري واستراتيجي وفق خطة موضوعية.

II-3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدين العام

على الرغم من أنّ ارتفاع مستوى الدين لا يمثّل بالضرورة علامة على أزمة وشيكة، فهو غالبًا ما يحوّل مسار الموارد بعيدًا عن الإنفاق الذي يُحقّق إنتاجية أعلى.

إنّ ارتفاع الدين العام يقضي إلى الحدّ من قدرة صنّاع السياسات على زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتعويض ضعف النمو الاقتصادي، ولا سيما إذا كانت هناك مخاطر من صدور رد فعل غير مناسب من الأسواق المالية، أو يؤثر سلبيًا على صحة الموارد العامة على المدى الطويل (صندوق النقد الدولي، 2019، ص: 12).

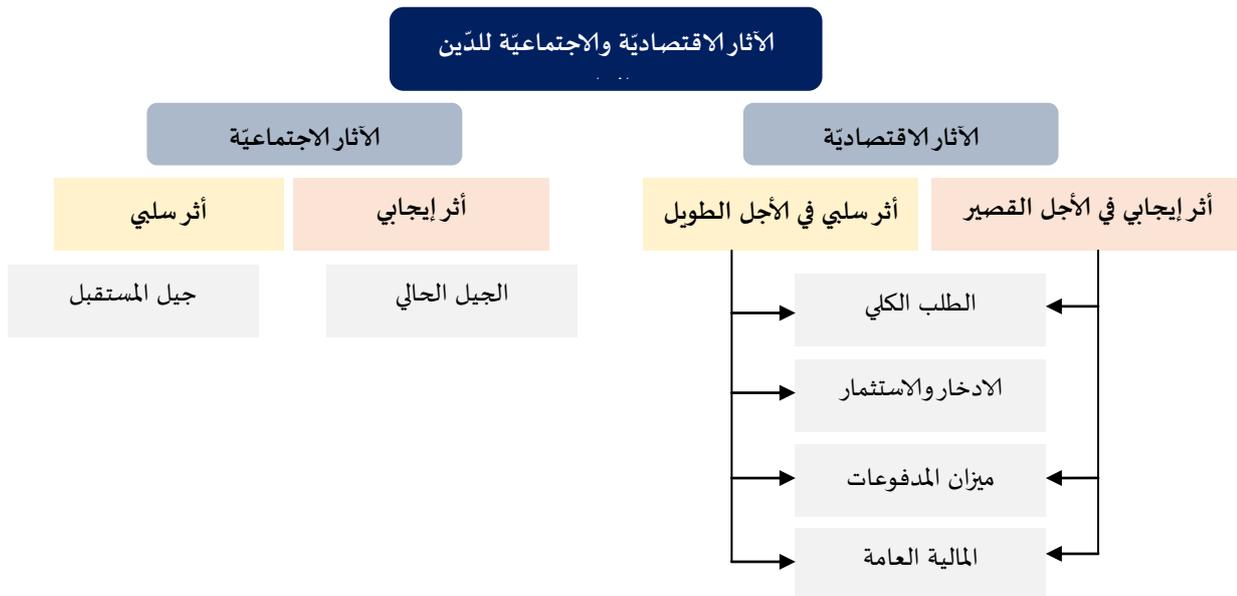
تنشأ المشكلات حين يكون الدين مرتفعًا بالفعل والموارد المستمدة من القروض الجديدة لا تُنفق بحكمة (وذلك لأسباب منها الفساد وضعف المؤسسات)، أو حين يُصاب البلد بكارث طبيعية أو صدمات اقتصادية، مثل حركات أسعار الصرف أو التحولات المفاجئة في اتجاه التدفقات الرأسمالية، وتضعف قدرته على سداد الدين (Mühleisen & Flanagan, 2019).

ويمكن إيجاز أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدين العام فيما يلي: (عمر، 2003، ص: 16-17):

- 1- الأثر على الطلب الكلي: يمكّن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بقدر ما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل يُحجّم هذا الطلب عندما تقترض الحكومة لسداد ديونها السابقة.
- 2- الأثر على الادخار والاستثمار: إن تزايد الدين العام يعني مزاحمة الحكومة التي لا تُسهم إلا بالقدر القليل من الخطة الاستثمارية للقطاع الخاص في أسواق رأس المال بما يحرم القطاع الخاص من الموارد؛ ما يؤثر على تنفيذ الخطة الاستثمارية والناتج المحلي تبعاً لذلك.
- 3- الأثر على المالية العامة: ويظهر ذلك من جانبين:
 - الجانب الأول: أن الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة؛
 - الجانب الثاني: أن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة. ونظراً لسوء إدارة المالية العامة، فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة؛ ومن ثم فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر؛ الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام واستمراره في حلقة مفرغة؛ ما يؤثر على الأداء المالي العام بشكل سيء. ومن جهة أخرى فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات، وحوالي نصف الإيرادات لخدمة الدين تعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.
- 4- الأثر على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلية في ميزان المدفوعات، ما يُسهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان، فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان.
- 5- الأثر على العدالة بين الأجيال: وإذا كان الجيل الذي حدث في ظلّه الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة، فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له.

والشكل الموالي يلخص أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدين العام.

الشكل (02): الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدين العام



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ما سبق.

III- استدامة الدين العام في الدول العربية

شهد الاقتصاد العالمي أربع موجاتٍ من تراكم الديون على مدى الخمسين سنة الماضية. انتهت الثلاثة الأولى بأزمات مالية في كثير من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، كما أنه وخلال الموجة الحالية التي بدأت عام 2010، كانت الزيادة في الديون في هذه الاقتصادات أكبر وأكثر اتساعاً مما كانت عليه في الموجات الثلاثة السابقة. ورغم أن أسعار الفائدة المنخفضة التي يتوقع الأسواق أن تستمر في المدى المتوسط تحدد قليلاً من المخاطر المرتبطة بارتفاع الديون، إلا أنها تواجه ضعفاً في النمو؛ ما يجعلها عرضةً لمخاطر عالية في حال حدوث أزماتٍ مفاجئة (Kose, Nagle, Ohnsorge, & Sugawara, 2021, p. 11).

فرضت جائحة كورونا ضغوطاتٍ على المالية العامة، أدت إلى ارتفاع كبير للدين العام في الدول العربية؛ حيث ارتفعت المديونية العالمية وفق تقديرات معهد التمويل الدولي إلى 255 تريليون دولار؛ بما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج العالمي عام 2019، وزيادة قياسية بنسبة 342% عام 2020، في أعقاب لجوء حكومات دول العالم إلى تبني حزم التحفيز المالي لمجابهة تداعيات جائحة كورونا.

III-1- واقع المالية العامة والدين العام في الدول العربية

لجأت الكثير من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، من بينها الدول العربية، على خلفية جائحة كورونا التي تسببت في ركود عالمي، للاقتراض الخارجي عام 2020. وجاء ذلك بعد عقد من الزمان ارتفعت فيه مستويات الدين الخارجي ارتفاعاً حاداً، ما ضاعف من مشكلات الديون في العديد من دول العالم. تُشير التقديرات الأولية إلى أن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أضافت حوالي 220 مليار دولار إلى التزامات الديون الخارجية المجمعة في عام 2020. ويستند هذا الرقم إلى النتائج الفعلية حتى الربع الثالث (نهاية سبتمبر) من عام 2020 لـ 67 دولة حسب إحصاءات الديون الرسمية والخاصة. وقد ارتفع متوسط رصيد الدين الخارجي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل نحو 2.8% في عام 2020، أي ما يقارب نصف متوسط الزيادة البالغة 5.5% المسجلة في عامي 2018 و2019. (The World Bank Group, 2021, p. 2).

أولاً: تطورات الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية مجتمعة والمتوافرة عنها بيانات بحوالي 21.6 مليار دولار، مسجلاً نسبة زيادة بلغت حوالي 7.5% ليبلغ حوالي 309 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنةً بحوالي 287.2 مليار دولار بنهاية عام 2018، على خلفية ارتفاع الموازنة المجمعة للدول العربية بحوالي 30.2 مليار دولار (حوالي 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي)، ليصل إلى حوالي 110.7 مليار دولار خلال العام المذكور، ذلك بسبب تباطؤ نمو الإيرادات العامة بنسبة بلغت حوالي 0.4% نتيجة تراجع الإيرادات النفطية بحوالي 1.7%، وكذلك تدفقات المنح الخارجية بنسبة بلغت حوالي 40.5%، يضاف إلى ذلك احتياجات إعادة تمويل استحقاقات الدين العام.

بالنسبة للدول العربية منفردة، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي لدى ثمان دول هي: مصر ولبنان والمغرب والسودان والأردن وجيبوتي واليمن والقُمر، مسجلة ارتفاعاً في رصيد مديونيتها الخارجية بحوالي 26.4 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.2% لتصل إلى حوالي 261.9 مليار دولار بنهاية 2019؛ مقارنةً بحوالي 235.5 مليار دولار بنهاية 2018، نتيجة تداعيات جائحة كورونا.

وقد سجلت كل من مصر ولبنان والقُمر وجيبوتي أعلى نسب زيادة في مديونيتها الخارجية تراوحت بين 13.5 و20.6%، فيما سجلت كل من اليمن والسودان والأردن والمغرب نسب زيادة أقل تراوحت بين 1.5% إلى

5.1% بنهاية عام 2019. شكل الدين الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 84.8% من إجمالي الدين الخارجي للدول العربية مجتمعة بنهاية العام المذكور (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، ص: 185-186). وفيما يلي جدول يوضح الدين العام الخارجي وتكلفته لبعض الدول العربية.

الجدول (02): الدين العام الخارجي والقائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة (2019-2018)

الوحدة: مليون دولار

الدول	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2019*	2018	2019	2018
الأردن	17,629.8	17,024.7	1,784.0	1,831.2
تونس	35,115.0	38,981.0	3,166.0	2,623.0
الجزائر	3,832.0	4,042.6	259.6	273.7
جيبوتي	2,231.0	1,850.0	137.4	119.7
السودان	51,398.0	49,996.0	145.9	174.2
عمان	3,520.0	3,878.6	338.0	372.3
القمر	198.6	166.2	8.9	8.2
لبنان	37,612.0	33,133.0	4,645.1	4,745.0
مصر	110,334.0	92,644.0	10,322.1	7,822.1
المغرب	35,886.4	34,145.0	3,309.2	3,038.0
موريتانيا	4,472.6	4,832.9	243.1	236.4
اليمن	6,640.1	6,542.0	340.2	333.6
الدول العربية المقترضة	308,869.4	287,236.0	24,699.6	21,577.5

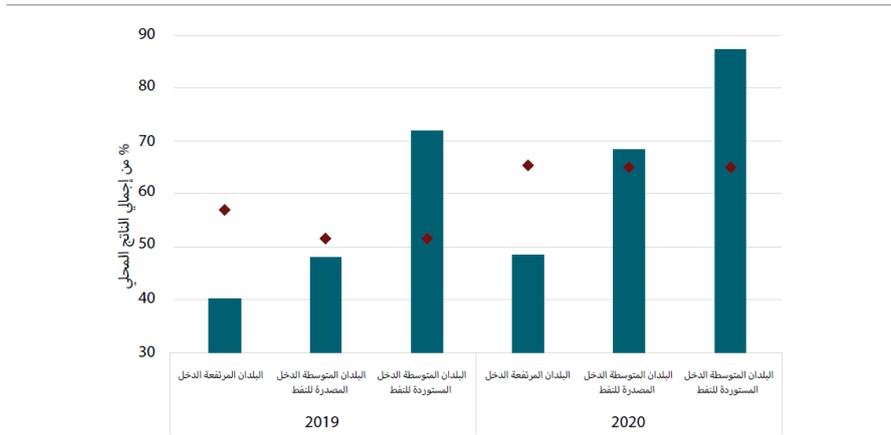
المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص: 186.

خلقت جائحة كورونا ضغوطاً هائلة على أوضاع المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي كانت تعاني قبل الأزمة من انخفاض مزمن في النمو، واختلالات في الاقتصاد الكلي، حيث قلت الإيرادات الحكومية الحقيقية عام 2020 بنسبة 24% عما كانت عليه عام 2019. وكانت أشد الانخفاضات في دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأخرى المُصدرة للنفط.

ومع انخفاض الإيرادات العامة، تراجعت أيضاً النفقات الحكومية في المنطقة، وذلك بالمقارنة مع التوقعات قبل الجائحة. وكان انخفاض الإنفاق أقل من التراجع في الإيرادات، وهو ما يعكس المطالب الملحة للإنفاق على الاستجابة للجائحة على صعيد السياسات. ونتيجة لذلك، قُدِّر متوسط عجز الموازنة في المنطقة عام 2020 بنحو 9.4% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنةً بالعجز المتوقع قبل الجائحة والمقدر بـ 4.6% (مجموعة البنك الدولي، 2021، ص: 15).

والشكل الموالي يعرض متوسط الدين العام حسب مجموعة البلدان.

الشكل (03): متوسط الدين العام حسب مجموعة البلدان



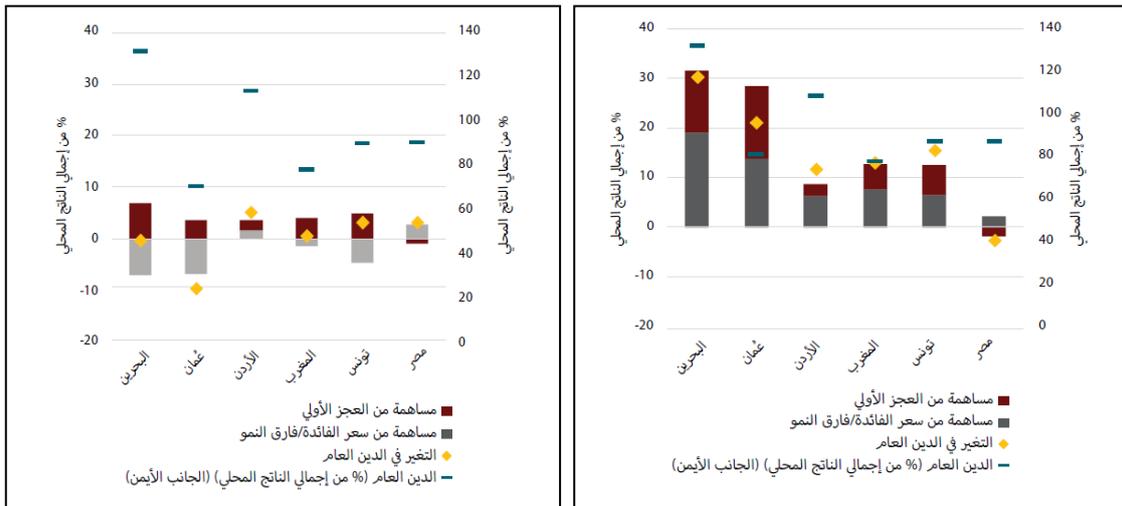
المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، أبريل، 2021، ص: 16.

اضطرت بلدان المنطقة إلى الاقتراض لتمويل هذا العجز، ومن المتوقع أن تزيد الجائحة من حجم الدين العام في المنطقة حوالي 54% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، الأمر الذي سيسرع من وتيرة ارتفاع الدين العام خلال العقد الماضي، وقد لوحظت الزيادات في جميع المجموعات القطرية بالمنطقة.

فقبل تفشي الجائحة، كان الكثير من بلدان المنطقة يعاني من مراكز ضخمة للدين، مقارنةً بنظرائها في فئات الدخل نفسها خارج المنطقة، والكثير من هذه البلدان مستوردة للنفط، لكن تجدر الإشارة إلى أن البحرين وعمان من بين البلدان المصدرة للنفط مرتفعة الدخل التي تشهد ارتفاعاً في حجم الدين العام.

والشكل الموالي يعرض تحليل التغيرات في الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2021-2020).

الشكل (04): تحليل التغيرات في الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2021-2020)



المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، أبريل، 2021، ص: 17.

يتناول الشكل العوامل التي أسهمت في إحداث تغيرات في مستوى الدين العام عام 2020، بالنسبة لبلدان مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث تجاوزت مستويات الدين 75% من إجمالي

الناتج المحلي الإجمالي. ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت في ذلك العجز الأولي (قبل إضافة مدفوعات الفائدة) والفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو. وزاد العجز الأولي إلى حدٍ كبير من حجم الديون عام 2020 بالنسبة للعديد من هذه البلدان (باستثناء مصر): نظرًا لانخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق بسبب أزمة كورونا. كما أسهم الفرق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في جزء كبير من الزيادة في حجم الديون عام 2020. وبسبب هذه الجائحة تباطأت وتيرة النمو في كثير من بلدان المنطقة ما أسهم في زيادة الفرق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو.

ثانيًا: استدامة الدين العام في الدول العربية

سجل معدل إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعًا في الآونة الأخيرة في الدول العربية على مستوى مكونات المديونية العامة؛ حيث تراوحت معدلات الدين العام الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ما بين 10.3% في موريتانيا و100.2% في لبنان (صندوق النقد العربي، 2020). والشكل الموالي يعرض إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة.

الشكل (05): إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة (2019)

(%)



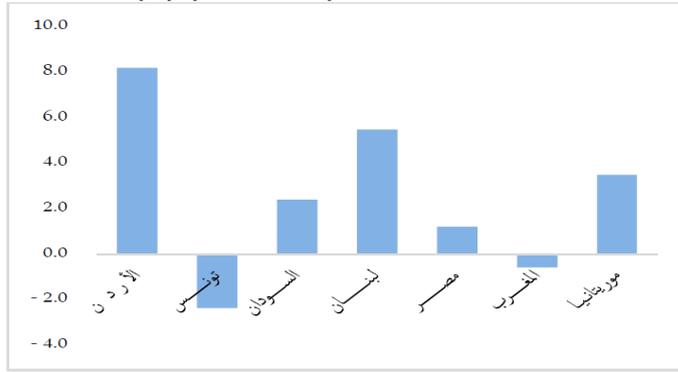
المصدر: صندوق النقد العربي، مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2020، ص: 5.

وفي هذا الإطار، سجلت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات منخفضة في ثلاثة دول، هي السودان وتونس وموريتانيا، وبلغت حوالي 52.7% و56.8% في المغرب والأردن على التوالي، فيما سجلت نسبة تتجاوز 90% في مصر ولبنان.

ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية المقترضة كمجموعة بحوالي 0.7 نقطة مئوية، على صعيد عبء المديونية الخارجية على الاقتصادات العربية، لتصل إلى حوالي 35.3% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول عام 2019 مقابل 34.6% عام 2018. جاء ذلك كمحصلة لتسارع وتيرة نمو حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول بنسبة 9.7%، في الوقت الذي نما فيه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة بلغت حوالي 1.6%. (طلحة، 2020، ص: 5)

والشكل الموالي يعرض معدل التغير السنوي لرصيد الدين العام الداخلي في بعض الدول العربية المقترضة في الفترة (2018-2019).

الشكل (06): معدّل التغيّر السنوي لرصيد الدين العام الداخلي في بعض الدول العربية المقترضة (2018-2019) (%)



المصدر: المصدر: صندوق النقد العربي، مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2020، ص: 5.

في هذا الصدد، بلغت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي معدلات فاقت 100% في كل من السودان وتونس، في حين حققت كل من جزر القمر وعمان والجزائر معدلات أقل من 20%. بينما تراوحت النسبة بين 20% و99% في كل من اليمن والمغرب ومصر والأردن وموريتانيا ولبنان وجيبوتي.

والشكل الموالي يعرض نسبة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة (2019).

الشكل (07): الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة (2019) (%)



المصدر: المصدر: صندوق النقد العربي، مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، الإمارات العربية المتحدة، يونيو 2020، ص: 5.

فيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة، فقد حققت غالبية الدول العربية معدلات تقل عن 10% من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية والخدمات؛ بما يشمل كلا من موريتانيا والمغرب وجزر القمر وتونس والأردن وعمان والسودان وليبيا والجزائر، بينما حققت مصر معدلات لخدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الصادرات بلغت 18.5%، في حين حققت لبنان نسبة بلغت حوالي 32.7% (طلحة، 2020، ص: 5).

III-2- جهود بعض الدول العربية في معالجة أزمة الدين العام

استحدثت جائحة كورونا استجابة ليس لها نظير على مستوى المالية العامة بلغت قيمتها حوالي 11 تريليون دولار في كافة أنحاء العالم. ولكن مع استمرار التزايد السريع في حالات الإصابة المؤكدة والوفيات، تعين على صناعات السياسات العمل على بقاء الاستجابة على مستوى الصحة العامة هي أولويتهم الأولى مع الحفاظ على سياسات المالية العامة الداعمة والمرنة والاستعداد للتغير الاقتصادي الذي يحقق التحول. ولمواجهة التراجع الحاد في الناتج العالمي، كان من الضروري إطلاق استجابة ضخمة لزيادة القدرات في مجال الصحة، وتعويض الأسرع عن الدخل الضائع، والحيولة دون حدوث حالات إفلاس واسعة النطاق. كما أسهمت الاستجابة على مستوى السياسات في بلوغ الدين العام العالمي أعلى مستوياته على الإطلاق، بنسبة تجاوزت 100% من إجمالي الناتج المحلي العالمي (غاسبارو وغويناث، 2022). وقامت الكثير من الدول بتطبيق استراتيجيات واتخاذ إجراءات غير مسبقة على مستوى المالية العامة لمواجهة تداعيات الجائحة، والحفاظ على مستويات النمو الأخذ في الانخفاض وتحقيق التعافي السريع (World Bank Group, 2021, p. 7).
أولاً: السعودية: تواجه السعودية تحدياً مضاعفاً للتعامل بشكل مباشر مع الجائحة، ومع الآثار غير المباشرة لها على سوق النفط، والجدول الموالي يعرض إصلاحات المالية العامة في السعودية خلال أفق التوقع.

الجدول (03): إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: السعودية

<p>الاستمرار في تنمية وزيادة تنوع مصادر الإيرادات غير النفطية، بتوفير موارد تُسهم في تنفيذ خطط التحوّل الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي؛ من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مواصلة تطبيق المقابل المادي على الوافدين؛ - مواصلة التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة؛ - تطبيق الضرائب الانتقائية ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة؛ - زيادة الرسوم الجمركية لعدد من السلع؛ - إعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة واستبدالها بضريبة التصرفات العقارية. 	<p>إصلاحات الإيرادات العامة</p>
<p>المحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات لعام 2021 والمدى المتوسط المخطط لها في ميزانية 2020 بالتركيز على أولويات الإنفاق.</p>	<p>إصلاحات النفقات العامة</p>
<p>تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات؛ من خلال المحافظة على استقرار المالية العامة والاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل؛</p> <p>- استمرار جهود الحكومة في تعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق أهداف الانضباط المالي؛ حيث تستهدف خفض عجز الميزانية بشكل تدريجي على المدى المتوسط.</p>	<p>إصلاحات إدارة الموازنة العامة</p>
<p>تلبية الاحتياجات التمويلية عن طريق سياسة تمويل متنوعة ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطات الحكومية؛</p> <p>- تركيز استراتيجية الدين العام على إصدار أدوات الدين في السوق المحلي والخارجي، مع التركيز على تطوير وتعميق أسواق الدين المحلية؛</p> <p>- السعي للوصول إلى أسواق الدين العالمية؛ ضمن استراتيجية لإدارة المخاطر والحصول على أسعار عادلة لإصدارات الدين العام؛</p> <p>- البحث في أسواق ومنهجات تمويل جديدة؛ من خلال التمويل الحكومي البديل؛</p> <p>- ضمان بقاء معدلات الدين العام عند المعدلات الآمنة والمحافظة على الاستدامة المالية.</p>	<p>إصلاحات إدارة الدين العام</p>

المصدر: وزارة المالية، استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2021، ص: 53.

وقد تغلّبت السعودية على التقلبات غير العادية في هذا السوق مستخدمةً هيكل اتفاق أوبك والتعديلات المدروسة بعناية لمستويات إنتاجها حتى تساير إمدادات المعروض العالمي الذي يُعتبر من ضمن تدابير احتواء الجائحة (البنك الدولي، 2021).

يتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام نحو 937 مليار ريال، أي حوالي 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2021، وأن يواصل الارتفاع نحو 1.013 مليار ريال نهاية عام 2022؛ أي ما نسبته 33.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي مستويات تقل بشكل ملحوظ عن السقف المحدد للدين العام عند مستوى 50% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتوقع أن تتم المحافظة على رصيد الاحتياطات الحكومية حسب ما تم الإعلان عنه في ميزانية عام 2020 عند 280 مليار ريال عام 2021، ونحو 265 مليار ريال عام 2022 (صندوق النقد العربي، 2021، ص: 53).

ثانيًا: الإمارات: ركزت موازنة عام 2020 بشكلٍ أساسي على توفير الدعم المالي لتطبيق الاستراتيجيات وحزم التحفيز والإجراءات التي تم تبنيها لدعم النشاط الاقتصادي لمواجهة وباء كوفيد-19 ودعم الخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي شهدت فيه الإيرادات العامة تراجعًا يُعزى من جهة إلى انخفاض الإيرادات النفطية، بما يعكس انخفاض كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية، ومن جهةٍ أخرى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة انكماش مستويات النشاط الاقتصادي بنسبة 6%.

أما بالنسبة لعام 2021، فقد تم اعتماد الموازنة الاتحادية باعتمادات تُقدّر بنحو 58 مليار درهم مقابل 61.35 مليار درهم للاعتمادات التي كانت مخصّصة لعام 2020. ومن بين أهم التطورات ذات العلاقة بإصلاحات إدارة المالية العامة في الإمارات، تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية وتحقيق الاستدامة المالية وبناء اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار (صندوق النقد العربي، 2021، ص: 54).

والجدول الموالي يعرض إصلاحات المالية العامة في الإمارات خلال أفق التّوقع.

الجدول (04): إصلاحات المالية العامة خلال أفق التّوقع: الإمارات

<p>-إدارة الموارد المالية بكفاءة وجودة عالية؛ -ضبط التّنفقات وترشيد المصاريف وزيادة الكفاءة التّشغيلية؛ -إعادة تقييم الأنشطة والبرامج؛ -إعادة ترتيب الأولويات بشأن التّنفقات العامّة؛ -تطوير الأنظمة الماليّة الاتّحادية؛ -عقد ورشات عمل تدريبية للجهات الاتّحادية لإطلاعهم على القوانين والتّشريعات الماليّة.</p>	<p>إصلاحات الإنفاق العام</p>
<p>-تطوير النظام الآلي لإعداد الميزانية؛ -الربط الإلكتروني مع نظام الهيئة الاتّحادية للموارد البشرية الحكومية (نظام بياناتي) - إنشاء قاعدة بيانات متكاملة مرتبطة بكافة الجهات الاتّحادية؛ -عقد مؤتمرات دولية للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في المجال المالي؛ -عقد ندوات محلية للتنسيق مع الجهات الاتّحادية والمحلية.</p>	<p>إصلاحات إدارة الموازنة العامة</p>

المصدر: وزارة المالية، استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2021،

ص: 54.

ثالثاً: قطر: تتضمّن الموازنة العامة لعام 2021 إيرادات كلية تُقدّر بنحو 194 مليار ريال مقابل 211 مليار ريال للإيرادات المقدرة لعام 2020، تمثل من بينها إيرادات النفط نحو 80%. بُنيت تقديرات الموازنة لعام 2021 على أساس سعر برميل النفط 40 دولارًا للبرميل.

في المقابل، بلغت تقديرات التّفاتت العامة نحو 195 مليار ريال بانخفاض نسبته 7.4% مقابل النفقات المقدرة لعام 2020.

والجدول الموالي يعرض إصلاحات المالية العامة في قطر خلال أفق التّوقع.

الجدول (05): إصلاحات المالية العامة خلال أفق التّوقع: قطر

إصلاحات الإيرادات العامة	-تسعى الدولة إلى رفع مستويات تحصيل الإيرادات غير النفطية؛ من خلال: -تعزيز التنوع الاقتصادي؛ -تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
إصلاحات النفقات العامة	-ترشيد الإنفاق الحكومي مع رفع كفاءة القطاع العام.
إصلاحات إدارة الموازنة العامة	-تركز الدولة على تطبيق مبدأ التخطيط متوسط المدى للموازنة العامة؛ -دعم المبادرات لتطوير بيئة الأعمال، ليتم تعزيز دور القطاع الخاص، وذلك لمشاركته في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
إصلاحات إدارة الدين العام	-تحديث وتطوير أنظمة إدارة الدين بالوزارة؛ -دعم واستقطاب موظفين ذوي كفاءة.

المصدر: مصرف قطر المركزي، استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي الاصدار الثالث، صندوق النقد العربي، قطر، 2021، ص: 54.

رابعاً: الجزائر: تواجه أوضاع الموازنة العامة للدولة عددًا من التّحديات خلال أفق التّوقع، في ظل التّوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز، التي تُعد موردًا أساسيًا للخزينة العمومية؛ حيث تمثل قرابة 43% من إجمالي الإيرادات العامة، كما يتسم هيكل النفقات العامة بالجمود في ظل استئثار بندي الأجور والإعانات بنحو نصف الموازنة.

تضمّن قانون المالية العامة لعام 2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، وبناء اقتصاد قوي متنوع يركز على قطاعات متعدّدة وليس على قطاع واحد؛ شملت إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي، ومنح مزايا ضريبية لحاضنات الأعمال وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة، إلى جانب إجراءات لتشجيع التكوين الرأسمالي والحد من الواردات. كما تضمنت الإصلاحات سياسات للتحوّل من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم المُوجه للفئات الهشة.

تضمن قانون المالية العامة زيادة في النفقات العامة بنسبة 10% لتسجل نحو 8113 مليار دينار جزائري، فيما قدرت الإيرادات بنحو 5413 مليار دينار، تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 43%. وبذلك من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى 2700 مليار دينار (نحو 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021 مقابل عجز بلغ 2380 مليار دينار (13% من الناتج المحلي الإجمالي) للعجز المسجل عام 2020 (صندوق النقد العربي، 2021، ص: 57).

والجدول الموالي يعرض إصلاحات المالية العامة في الجزائر خلال أفق التّوقع.

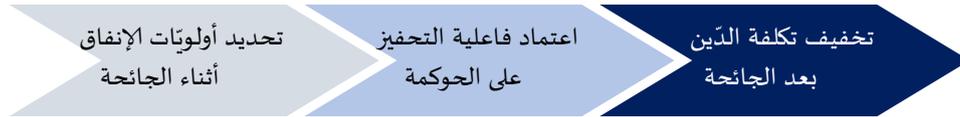
الجدول (06): إصلاحات المالية العامة خلال أفق التّوقع: الجزائر

-تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية.	إصلاحات الإيرادات العامة
-حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات)؛ -تأطير عملية الاستيراد بجملة من القوانين؛ -الانتقال بطريقة سلسلة من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم الموجه للفئات الهشة؛ -خفض الإنفاق على استيراد المواد الكمالية لمواجهة المصاريف الحكومية؛ -وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهريب العملة، للحفاظ على احتياطي الصرف؛ -الإسراع في وتيرة رقمنة قطاع –التجارة والجمارك- لتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة.	إصلاحات الإنفاق العام
-إيجاد مصادر تمويل بديلة للاقتصاد، مثل إصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء (بورصة الجزائر) وفق قواعد جديدة؛ -تطوير وتنشيط سوق السندات.	إصلاحات إدارة الدين العام

المصدر: بنك الجزائر، استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر، صندوق النقد العربي، الجزائر، 2021، ص: 58.

يمكن للبلدان العربية إعداد استراتيجيّة للموازنة والدين متعدّدة السّنوات، تتسم بالشفافيّة والموثوقيّة؛ بغرض الحد من تكلفة الدين العام، وخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لمستويات مستدامة، والحدّ من حالة عدم اليقين التي تسود دوائر المقترضين وغيرهم من الهيئات الاقتصادية؛ من خلال ثلاثة مراحل، يتم بيانها من خلال الشّكل الموالي:

الشكل (08): المراحل المساعدة على التعافي من أزمة الديون في الدول العربية



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، أبريل 2021، ص 29.

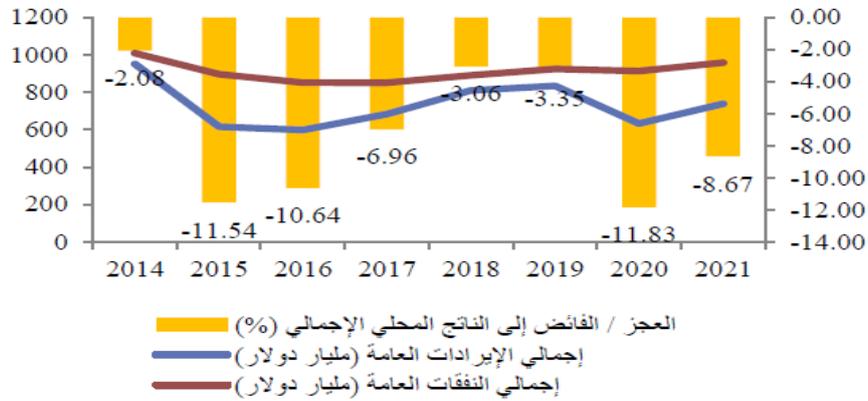
كما أنه ينبغي لهذه البلدان تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات واتخاذ حزمة من التدابير الضرورية لخفض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي؛ وذلك من خلال: (البنك الدولي، 2021، ص: 32):

- زيادة التّمو الاقتصادي؛
 - ضبط أوضاع المالية العامة؛
 - استخدام التّضخّم لتقليص قيمة الدين؛
 - إعادة تمويل (تمديد آجال) الديون المستحقّة بشروط أفضل؛
 - التّخلف عن السداد أو إعادة هيكلة الديون.
- والواقع أن بعض الخيارات أكثر فائدة وجدوى من غيرها؛ حيث تؤدي الشفافية والحوكمة دورًا رئيسًا.

III-3- توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية

يمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال الموالية:

الشكل (09): أوضاع المالية العامة

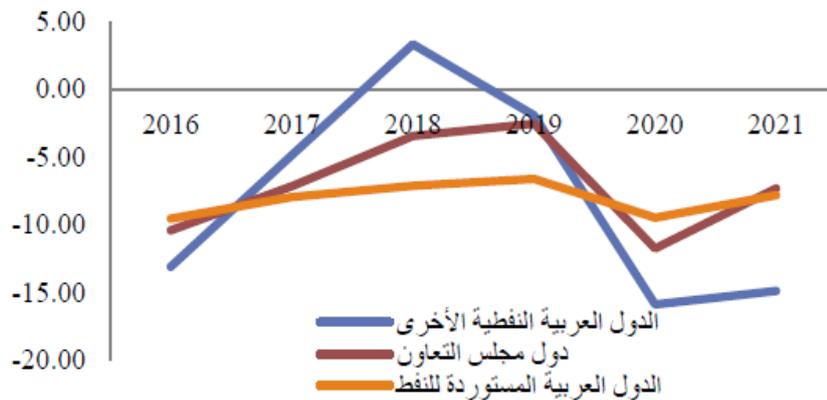


المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية دولية.

فرض انتشار وباء كوفيد-19 ضغوطات غير مسبوقه على أوضاع المالية العامة، وأدى إلى اتساع عجز الموازنة المجمعة إلى 11.8% من الناتج، وتوقع صندوق النقد العربي انخفاضاً للعجز ليقدّر بـ 8.67%، نتيجة للتدابير التي اتخذتها الدول والهادفة لتقليل النفقات بالدرجة الأولى.

والشكل الموالي يوضح رصيد الموازنة العامة لمختلف المناطق.

الشكل (09): رصيد الموازنة العامة (%)



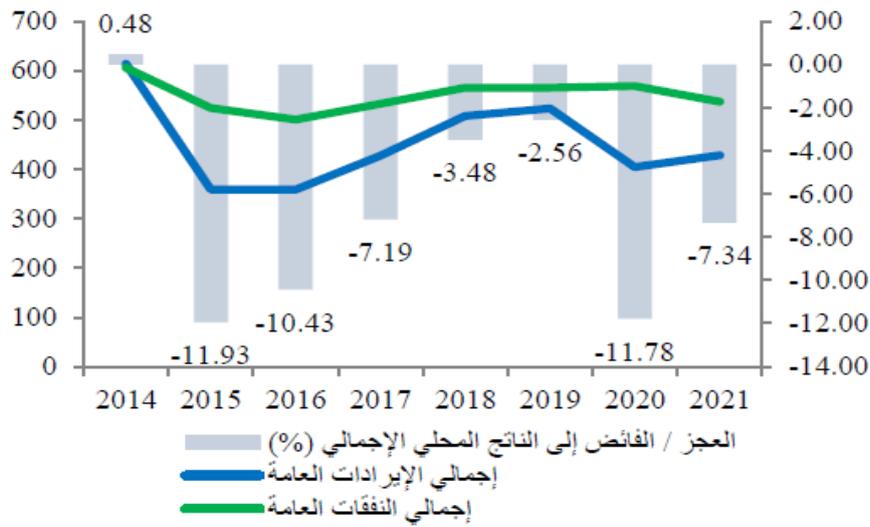
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية دولية.

من المتوقع انخفاض مستويات العجز المالي ليصل إلى 8.7% كنسبة من الناتج، نتيجة إصلاحات المالية العامة في مجموعات الدول العربية المختلفة.

والشكل الموالي يوضح عجز الموازنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للسنوات من 2014

إلى 2021.

الشكل (10): عجز الموازنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

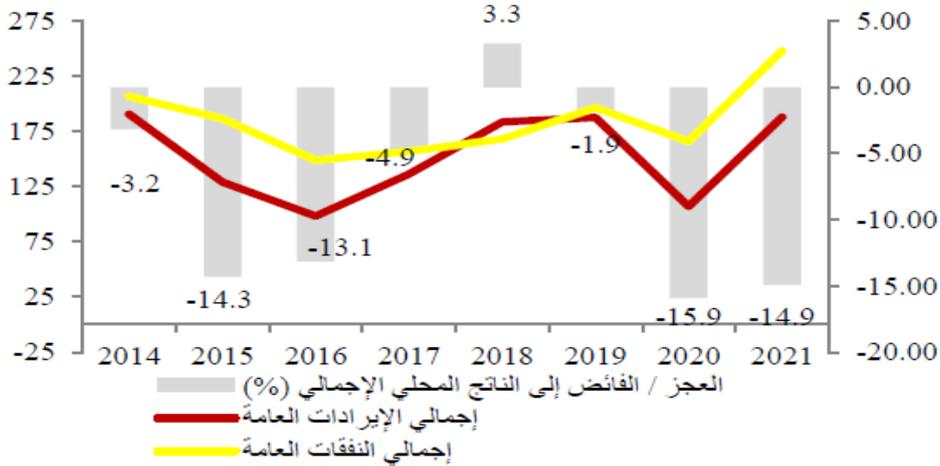


المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية دولية.

من المتوقع تراجع عجز الموازنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2021 إلى 7.3% في إطار برنامج الانضباط المالي.

والشكل الموالي يمثل عجز الموازنة لباقي الدول العربية (ما عدا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

الشكل (11): عجز الموازنة لباقي الدول العربية

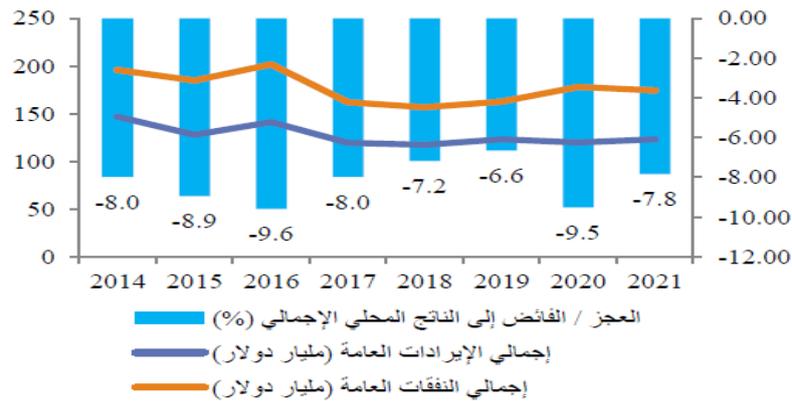


المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

من المتوقع استقرار عجوزات الموازنات في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدره للتفط عند مستوى مرتفع عام 2021، لعدم كفاية المتخذة تجاه الأوضاع الحالية.

والشكل رقم 12 يستعرض عجز موازنات الدول العربية المستوردة للنفط لنفس الفترة الزمنية (أي من 2014 إلى 2021).

الشكل (12): عجز موازنات الدول العربيّة المستوردة للتّلف



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

يتوقّع انخفاض عجز موازنات الدول العربيّة المستوردة للتّلف عام 2021، مع تحسّن الإيرادات الضّريبية وإجراءات ضبط التّفقات المتبعة في هذه الدول.

أما الشكل رقم 13 فيعرض نسب التغير في الإيرادات والنفقات.

الشكل (13): نسب التغير في الإيرادات والنفقات



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

من المتوقّع تحسّن مستويات الإيرادات التّفطية والضّريبية ومواصلة ترشيد الإنفاق العام عام 2021، بما يُسهم في احتواء نسبي للعجز المالي (صندوق النقد العربي، 2021، ص: 65).

على الرغم من هذا الاحتواء الجزئي للعجزات المالية للدول العربية إلى أن العجز في الموازنة العامة يبقى كبيراً، ولا بد من تطبيق استراتيجيات مختلفة واتخاذ تدابير متنوعة لاحتوائه أكثر، وتجنب استخدام آلية الدين العام خصوصاً في الفترات اللاحقة تجنباً لتعاظم أثرها على التوازن الاقتصادي العام وعلى ميزان المدفوعات والمؤشرات الاقتصادية كالتضخم وأسعار الفائدة وغيرها.

وفي إطار حرصه على مساعدة الدول العربية على مواجهة التّداعيات الناتجة عن فيروس كورونا المستجد، ومساندة جهود الإصلاح في الدول العربية لتحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية، طبّق صندوق النقد العربي مجموعةً من الاستراتيجيات وتبنى عدداً من المبادرات والجهود في هذا الصّدد: من بينها (طلحة، 2020، ص: 10):

– التّسهيلات الإقراضية المدعومة بموارد الصّندوق؛

- مساندة جهود الإصلاح الهيكلي لمالية الحكومة بما يساعد على الاستدامة المالية؛
- تشجيع التمويل طويل الأجل؛
- تقديم المشورة والدعم الفني لصناع السياسات على صعيد المالية العامة؛
- تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية، بما يُخفّف الضغوطات على المالية العامة؛
- بناء القدرات في مجال إدارة الدين العام.

IV- الخاتمة:

أدى انخفاض العوائد الحكومية، إلى جانب الحاجة إلى دعم الأسر الضعيفة، للتصدّي لجائحة فيروس كورونا إلى زيادة الدين العام في مختلف الدول العربية التي تواجه تحديات صعبة على جميع الأصعدة وفي كل القطاعات، غير أن الإصلاحات التي تمس مؤسسات الدولة والاحتكام لقواعد الشفافية والمساءلة والمحاسبة يمكن أن ترسم مسارًا قويًا للتعافي.

1.IV. نتائج البحث:

- يُمثّل الدين العام مصدرًا من مصادر الإيرادات العامة تلجأ إليه الدولة لكن في الظروف القاهرة وفي الحالات الطارئة؛ لما يمثله من تهديد على تحقيق التوازن الاقتصادي؛
- الدين العام سلاح ذو حدين فقليله يسحب السيولة الزائدة في الاقتصاد ويمتص القدرة الشرائية الفائضة، وكثيره قد يتحول إلى معضلة اقتصادية تُهدد التوازنات الاقتصادية ككل؛
- تتنوع مؤشرات قياس الدين العام التي تُسهم في التعرف على درجة الخطورة في إدارة الدين العام؛
- تتباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدين العام بين الإيجابية والسلبية، فإذا زاد الأمر عن حده انقلب إلى ضده، خصوصًا إذا تعلق الأمر بالدين الخارجي فهو تهديد حقيقي لسيادة الدولة؛
- فرضت جائحة كورونا ضغوطاتٍ على المالية العامة أدّى إلى ارتفاع كبير للدين العام في الدول العربية؛
- تمثلت أهم الإصلاحات المطبقة في أغلب الدول العربية في أولوية الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة بكفاءة وجودة عالية، تعزيز التنوع الاقتصادي، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، تحديث وتطوير أنظمة إدارة الدين.

2.IV. مقترحات البحث:

- في إطار سعي الدول إلى ضمان الاستدامة المالية ينبغي عليها التركيز على الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد المتاحة وإعادة تدوير واستخدام الموارد العاطلة أو التالفة؛
- توجيه نفقات الدولة باتجاه القطاعات الأكثر إنتاجًا لضمان عوائد للدولة تغطي النفقات الاجتماعية، بمعنى آخر تبني مفهوم الدولة الأب والتخلي عن مفهوم الدولة الأم؛
- يمكن للجزائر تبني حزمة من السياسات، ومن بينها:

- تكثيف وتيرة برامج الإصلاحات الهيكلية، بما يساعد على جعل الاقتصاد الكلي أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات الداخليّة والخارجيّة؛
- تبني أفضل الممارسات على صعيد حوكمة إدارة الدين العام لتقوية النظم الإداريّة والقانونية والتشريعيّة والتنظيمية وعدم اللجوء إلى الدين الخارجي؛
- استعمال أسلوب المناولة للقطاع الخاص لتخفيف الضغط عن القطاع العام؛
- تقليل لجوء الحكومة إلى الدين العام بصفة عامة لسد عجز الموازنة، لأن له تكلفة إضافية هي في غنى عنها؛
- تطوير وتحديث بورصة الجزائر؛ بما يسهم في زيادة مستويات القدرة على تمويل الدين العام وخفض مخاطره.

3.IV. آفاق البحث:

يمكن أن يمتد البحث أو يتسع ليشمل مواضيع ذات العلاقة مثل:

- الخوصصة كألية لتسيير أزمة الدين؛
- أهمية الرقمنة كاستراتيجية لإدارة الدين العام؛
- إدارة مخاطر الدين العام.

V- الإحالات والمراجع:

1. Deloitte Access Economics. (2016). *Public Debt (DESIGNING A FRAMEWORK FOR AUSTRALIA'S FUTURE)*. Australia and New Zealand: Chartered Accountants, Futureinc.
2. Kose, M. A., Nagle, P., Ohnsorge, F., & Sugawara, N. (2021). *Global Waves of Debt (Causes and Consequences)*. U.S.A: World Bank Group.
3. Mühleisen, M., & Flanagan, M. (2019, JANUARY 18). *Three Steps to Avert a Debt Crisis*. Retrieved from IMFBlog Insights and Analysis on Economics and Finance: <https://blogs.imf.org/2019/01/18/three-steps-to-avert-a-debt-crisis/>
4. World Bank Group. (2021). *Debt Report*. U.S.A: World Bank Group.
5. World Bank Group. (2021). *Global Economic Prospects*. U.S.A: World Bank Group.
6. أشرف محمد دوايه. (26 يوليو، 2016). أزمة الدين العام المصري (رؤية تحليلية). (المعهد المصري للدراسات السياسيّة والاقتصاديّة) دراسات اقتصاديّة، صفحة 3.
7. البنك الدولي. (2021). *آفاق الاقتصاد الكلي والفقر*. إبريل/نيسان.
8. البنك الدولي. (2 أبريل، 2021). *التعايش مع الديون (كيف يمكن للمؤسسات الحكومية أن ترسم مساراً للتعافي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)*. تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-update-living-with-debt-how-institutions-can-chart-a-path-to-recovery-in-the-middle-east-and-north-africa>

9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2020). الفصل التاسع (موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف). الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
10. الوليد طلحة. (يونيو، 2020). مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد. موجز سياسات (14)، صفحة 5.
11. بلقاسم العباس. (2020). تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدين العام في الدول العربية. (المعهد العربي للتخطيط، المحرر) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 22(3)، صفحة 177.
12. بنك الجزائر. (2021). استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر. الجزائر: صندوق النقد العربي.
13. صندوق النقد الدولي. (2019). التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي (علمنا المترابط). الولايات المتحدة الأمريكية: صندوق النقد الدولي.
14. صندوق النقد العربي. (2020). قاعدة البيانات الاقتصادية.
15. صندوق النقد العربي. (2020). قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
16. صندوق النقد العربي. (2021). تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر.
17. فيتور غاسبار، و غيتا غوبيناث. (10 يوليو، 2022). سياسات المالية العامة لعالم مختلف. تم الاسترداد من <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/10/blog-fiscal-policies-for-a-transformed-world>
18. مجموعة البنك الدولي. (2021). العيش بالاستدامة (كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مساراً للتعافي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
19. محمد عبد الحليم عمر. (2003). الدين العام (المفاهيم، المؤشرات، الآثار). ندوة إدارة الدين العام (الصفحات 9-15). مصر: مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر.
20. مصرف قطر المركزي. (2021). استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر. قطر: صندوق النقد العربي.
21. وزارة المالية. (2021). استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر. السعودية: صندوق النقد العربي.
22. وزارة المالية. (2021). استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر. الإمارات: صندوق النقد العربي.